مجلة الآداب واللغات، المجلد 22، العدد 01، (2022)،ص ص: 343 - 353

مجلة الآداب واللغات
جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان / الجزائر
ISSN : 2676-1963/ EISSN: 2676-167X
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/416

علاقة الترجمة القانونية السليمة بجودة القاعدة الدستورية

The relationship of sound legal translation to the quality of the constitutional rule

فاطمة الزهراء رمضاني*، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
fatimazohra.ramdani@univ-tlemcen.dz

تاريخ المقال
الإرسال:22-12-2021 القبول:31-12-2021 النشر:15-05-2022

ملخص البحث

إن ترجمة الدستور عملية معقدة، فهي عملية تواصل وتكامل بين علم وفن الترجمة والقانون الدستوري. ومن خلال هذه المقالة، **نتساءل عن** مدى إلمام مترجم وثيقة التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 بالقواعد العلمية المتعلقة بترجمتها ترجمة قانونية قائمة على معرفة ودراية بتقنيات هذا العلم، وهل تم بالفعل الاستعانة بمترجمين متخصصين لهذا الغرض؟ حيث **استهدفت** مناقشة أهمية وجود مترجمين قانونيين في اللجان المكلفة بتعديل الدساتير، ثم الوقوف على ضرورة ضبط الترجمة للقاعدة الدستورية الأصلية الواردة بالفرنسية، والتفسيرات المختلفة التي تقابل وتكافئها في اللغة العربية والعكس، بغرض التوصل إلى معرفة كيف تساهم الترجمة في ترسيخ القواعد الدستورية، بحيث كلما كانت ترجمة القاعدة الدستورية سليمة كلما أدى ذلك إلى فعليتها وفعاليتها، وهو ما من شأنه تبيان مساهمة هذا العلم في تطوير القانون الدستوري للدولة. وقد **كشفت** أن عملية ترجمة الدستور تواجه عدة إشكالات أهمها: المصطلحات الدستورية التقنية المستخدمة ومنهجية الترجمة القانونية وأساليبها، بالإضافة إلى اختلاف المنظومات القانونية للنصوص الأصلية والمترجمة، ثم خرجت بعدة **توصيات** أهمها؛ ضرورة اسناد مهمة ترجمة الوثيقة الدستورية إلى ذوي الاختصاص، للوصول إلى ترجمة الدستور وفقا لجوهره، بالتركيز على حرفية النص لترجمة المصطلحات الدستورية التقنية، مع الاستعانة في بعض الأحيان بالترجمة المكافئة في هذا الخصوص لعدم الخروج على مقصود المؤسس الدستوري.

الكلمات المفتاحية

قاعدة دستورية
ترجمة قانونية
إشكالات الترجمة
أساليب الترجمة
فعالية الدستور

* المؤلف المرسل

Abstract

The translation of the constitution is a complex process, as it is a cooperation relationship between the science and art of translation and constitutional law. Through this article, we wender about the competence of the translator of the Algerian Constitutional Amendment Document for the year 2020 .
Did he translate it based on knowledge scientific rules und techniques of this science ! and have specialized translators actually been hired for this purpose?
It aimed to discuss the importance of the presence of legal translators in the committees charged of amending constitutions, and then to determine the accuracy of the translation of the original constitutional rule in French , und the different interpretations that correspond and are equivalent in Arabic and vice versa, in order to reach an understanding of how translation contributes to the consolidation of constitutional rules, so that the more The translation of the constitutional rule is sound whenever this leads to its effectiveness and effectiveness, which would indicate the contribution of this science to the development of the constitutional law of the state. It revealed that the process of translating the constitution faces several problems, the most important of which are: the technical constitutional terms used and the legal translation methodology and methods, in addition to the different legal systems of the original and translated texts. Then it came out with several recommendations, the most important of which are; The necessity of assigning the task of translating the constitutional document to the specialists, in order to reach the translation of the constitution according to its essence, by focusing on the literalness of the text to translate technical constitutional terms, with sometimes the use of equivalent translation in this regard in order not to deviate from the intention of the constitutional founder.

Keywords

constitutional rule
legal translation
Translation problems
Translation methods
Constitution efficacy

1. مقدمة:

يحتل الدستور مكانة سامية في النظام القانوني للدولة؛ فهو التشريع الوضعي الأسمى الذي تنبني عليه كل مؤسساتها وقوانينها، وهو الضامن لحقوق وحريات المواطنين.

وتعد جودة القواعد الدستورية في أي نظام سياسي كان، ضمانة أساسية وهامة لاستمرار هذا الدستور في حد ذاته، فطبيعتها القانونية؛ من كونها قواعد معيارية سامية في هرم التنظيم القانوني للدولة، تؤسس لذلك، كما أن استهدافها حماية الحقوق والحريات المقررة والمضمونة فيها، يؤدي إلى حسن تطبيقها وبالتالي استقرار المعاملات والعلاقات فيما بين الأفراد. وللإشارة تقوم منهجية الصياغة القانونية الجيدة لمضامين الدستور على عدّة قواعد مبدئية، أهمّها: الوضوح والدقة والتناسق، إذ يتعين أن تعبّر كل مادة من مواد الدستور عن مقصد السلطة التأسيسية بصورة واضحة ومباشرة ودون ترك أي مجال للشكّ (ميشل براندت، وآخرون،2012، ص214). بالإضافة إلى ذلك يعتبر الإلمام بقواعد اللغة العربية، وترجمتها لاستخدامها في صياغة قواعد دستورية مضبوطة تؤدي الغرض الفعلي من وجودها، من أهم قواعد حسن صياغة دساتير البلدان العربية. فالطبيعة الخاصة للقواعد الدستورية، تتطلب عناية خاصة في إعدادها، وتعديلها، وصياغتها أو ترجمتها، بما يضمن الاستقرار، والتوازن بين المصلحة العامة، وبين حقوق وحريات الأفراد، وبما يضمن الأمانة والدقة في نقل المعنى من اللغة الأصلية إلى اللغة الهدف. فترجمة القواعد الدستورية تتطلب معرفة كبيرة باللغة التي نترجم فيها، والتركيز والأخذ في الاعتبار النسيج القانوني ككل، فأي لبس أو ترجمة غَير دقيقة قد يكون لها عواقب وخيمة، بالنظر لطبيعة والقوة القانونية للقاعدة الدستورية في هرم التدرج القاعدي.

ولغرض التعرف على الحد الذي توفقت من خلاله ترجمة الوثيقة الأساسية مع إرادة المؤسس الدستوري الجزائري، ألقينا نظرة على ترجمة بعض مواد التعديل الدستوري الحالي لسنة 2020، والتي على ما يبدو من خلال قراءة أولية أن القائم بالترجمة لم يوفق في ترجمة بعض المصطلحات من العربية إلى الفرنسة أو العكس، حيث استخدم بعضها كتلك المستخدمة في **المادة 2/21** من الدستور، أو بعض الملفوظات مثل المادة 145 /5، غير أن اختياره للكلمات المقابلة لها بالفرنسية يعطيها تفسيرا مغايرا للنص الوارد في النسخة العربية.

الإشكالية الأساسية:

هل ألمّ مترجم النص الدستوري الجزائري لسنة 2020 بالقواعد التقنية المتعلقة بالصياغة القانونية للقواعد الدستورية وترجمها ترجمة قانونية سليمة؟ وما مدى انعكاس ذلك على فعالية القاعدة الدستورية؟

- فرضيات الدراسة:

-على ما يبدو أن اللجنة المكلفة بتعديل الدستور لم تستعن بمترجمين متخصصين (حائز على شهادة في تخصص الترجمة+ له تكوين وخبرة في الترجمة القانونية)، بل اكتفت بالقيام بترجمات لفظية، دون إدراك للقواعد العلمية لها أو أساليب الترجمة القانونية ومقوماتها، كما يظهر أيضا استخدام أسلوب القص والنسخ من الدستور الفرنسي في عدة مواضع دون مراعاة مضمون النص العربي وتماشيه مع مقومات المجتمع الجزائري، وهو ما أظهر الكثير من مواد الدستور بلا هوية دستورية.

-**ربما** يكون من قام بترجمة التعديل الدستور الجزائري لسنة 2020، مختصا في الترجمة حائز على تدريب أكاديمي في تخصصه، لكن ليس له تدريب قانوني ودراية بعلم القانون الدستوري والأنظمة القانونية التي تقوم عليها عملية الترجمة القانونية، حيث لم يكتسب خبرة عملية في الميدان، فقام بترجمة متوافقة مع المعنى العام للنص دون الأخذ في الاعتبار المعاني الدقيقة للمصطلحات القانونية فهو لا يدرك خصائصها التقنية ما أدى لتضارب المعنى المعطى للنص في اللغة العربية عنه في الفرنسية.

-أهمية الدراسة، وأهدافها:

من خلال هذه الورقة البحثية سنناقش **أهمية وجود مترجمين قانونيين في اللجان المكلفة بتعديل الدساتير**، وتسليط الضوء على **إشكالية ضبط الترجمة للقاعدة الدستورية الأصلية الواردة بالفرنسية، والتفسيرات المختلفة التي تقابل وتكافئها في اللغة العربية والعكس، وكيف تساهم الترجمة في ترسيخ القواعد الدستورية، بحيث كلما كانت ترجمة القاعدة الدستورية سليمة كلما أدى ذلك إلى فعليتها وفعاليتها، بحيث نركز على مساهمة هذا العلم والفن على حد تعبير (GakVladimir, 1994,p5) في تطوير القانون الدستوري للدولة، وهو ما يبين قيمة الاعتراف بالترجمة.** محاولين الاستقاء من التجارب المقارنة وتبني الأفكار المتماشية مع طبيعة ومتطلبات المجتمع الجزائري للوصول إلى **صقل هوية قانونية**

(دستورية وتشريعية)، بغرض طرح النتائج، والاجتهاد في اقتراح التوصيات بخصوص اعتماد دستور جيد يعتمد عليه في المرحلة المقبلة المتعلقة ببناء دولة القانون.

المنهج البحثي المستخدم:

سنعتمد المنهج الوصفي لوصف الظواهر المتعلقة بموضوع البحث، والتحليلي لاستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة لمشكلة البحث بأخذ عينة من مواد التعديل الدستوري

الجزائري لسنة 2020، وتحليلها. كما يمكننا الاستناد إلى مناهج فرعية تتمثل في المنهج المقارن لتحليل وتفسير الحوادث التاريخية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل للأخذ بها، ذلك أنه لا يمكن اكتشاف ما في النظام القانوني من نقص وفراغ إلا من خلال مقارنته بنظم قانونية لدول أخرى، وذلك من خلال المحورين الأساسين التاليين:

المحور الأول: أهم إشكاليات الترجمة القانونية للقاعدة الدستورية

المحور الثاني: قراءة في ترجمة بعض مواد التعديل الدستوري لسنة 2020

2. المحور الأول: أهم إشكاليات الترجمة القانونية للقاعدة الدستورية

إن مهمة كتابة الدستور صعبة ومعقّدة، فهذه العملية التقنية تفترض مهارات قانونية وأخرى لغوية، وترجمة هذه الوثيقة مهم جدا لفهم معناها ودلالاتها المقصودة من المؤسس الدستوري. وإذا كان معلوما أن لغة القانون، هي لغة تخصص منفردة بمصطلحاتها وأسلوبها تعبر عن معرفة خاصة ليست سهلة الفهم لدى الأفراد غير أهل القانون، فإن لغة الدستور أكثر تعقيدا، إذ تتميز بثلاث خصائص تتمثل في: البنية التي تضم الصيغ العامة والخاصة، والمصطلحات الدستورية التقنية، والخطاب القانوني التقني المرتبط بالمادة التقنية للقانون الدستوري، وهذه الخصائص كلها تزيد مهمة مترجم الوثيقة الدستورية عبئا، بحيث لا يكفي نقل الكلمة من اللغة الأصلية إلى اللغة الهدف، بل عليه مراعاة اعتبارات أخرى، لضبط ترجمته. وللتفصيل في هذه النقطة نتعرض (أولا) للمقصود بترجمة القواعد الدستورية، ولمن تسند هذه المهمة، ثم نبين أهم الصعوبات التي قد تعترضه(ثانيا)، على النحو التالي:

1.2. معنى ترجمة القاعدة الدستورية ومُترجِمُها

تعددت التعاريف المعطاة للترجمة باختلاف الحقول المعرفية المنظور بها إليها، ودون الغوص في تفاصيلها، نقول أن المقصود بترجمة الكلام، حسب ما ورد مثلا في المعجم الوسيط (ابراهيم، (د.س.ن) تبيينه وتوضيحه ونقله من لغة إلى أخرى، ويربط الفقيه اللساني "جون دوبوا"«Jean du Bois» الترجمة "La traduction" بالنقل في النصوص المكتوبة، أما إذا ما كان نقلا شفويا فيطلق عليها ترجمة شفهية(interprétariat)، فهي عملية تتطلب نقل رسالة من لغة الأصل (langue source) إلى لغة الهدف (langue cible) (DuBois, 2002,p486) ، أما الترجمة القانونية فهي ليست حديثة كما هو سائد، حيث تدل الدراسات على أن وجودها سبق ترجمة الكتاب المقدس (Grimal, 1992, p256))، وتدخل حسب مفهومها العام ضمن التراجم العلمية المتخصصة، التي تنصب على الوثائق، المستندات والمحررات ذات المواضيع والصيغ القانونية، **وهي عبارة عن** ترجمة بين لغتين قانونيتين مختلفتين تعبران عن نظامين قانونين مختلفين، فهي "ذلك العلم الذي يتضمن كل من علم القانون بجميع فروعه وروح فن الترجمة الذي يتجلى في حسن صياغة الجملة لغويا (Bocquet Claud,2008 p20)

أما الترجمة القانونية للقاعدة الدستورية، فتنصب على لغة الدستور التي تنفرد بمصطلحاتها التقنية، وقد عبر (Gemar,1989, p7) عن تقنية الترجمة القانونية بربطها باللغة القانونية المتخصصة المختلفة عن اللغة العامة، وهو ما ينطبق على لغة القواعد الدستورية التي تقع على الحدود الفاصلة بين عالم السياسة وعالم القانون، كما عبر عنه الاستاذ (عليان بوزيان، 2014، ص3)، ولذا لابدَّ من إيلاء العناية لها عند ترجمتها من لغة إلى أخرى. فالهدف من ترجمة القاعدة الدستورية، ليس نقلها من لغة إلى أخرى فحسب، بل إيجاد صيغة بديلة مناسبة ومطابقة للمستند الأصلي نصاً وموضوعاً، إذ يراعي فيه المترجم، الأعراف والمصطلحات ذات الصلة بالموضوع ويبرز المفهوم الأصلي دون أي اختلاف أو غموض.

غير أن إلقاء نظرة على مضمون الوثيقة المتضمنة التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، والنسخة المقابلة لها باللغة الفرنسية، جعلنا نتساءل:

- يا ترى ما هي الصفات التّي يجب أن تتُوفر في المترجم القانوني للقواعد الدستورية؟ ثم هل من تدريب أكاديمي في هذا الخصوص؟

مبدئيا نقول أن الترجمة كتخصص علمي تتطلب دراسة متخصصة، سواء في كلية تابعة لجامعة، أو معهد متخصص أو حتى كقسم أو شعبة تابعة لقسم في كلية، فهي كعلم تفترض المعرفة بالفوارق بين اللغات، ثم العوامل التي تحكم هذه الفوارق و الاختلافات، فضلا عن معرفة الإجراءات المستخدمة خلال ترجمة، وهي كتقنية تتطلب القدرة على تطبيق هذه العمليات، بينما تبين القدرات المختلفة على إيجاد وانشاء معادلات جديدة دقيقة ومضبوطة، والقيام بالاختيار الأفضل من بين الإجراءات التي وضعتها كعلم، جانبها الفني.

(Gak Vladimir، 1994، p6)

وعلى هذا الأساس يعد لمترجم عنصرا أساسيا وفعالا في عملية الترجمة، فبقيامه بنقل الأفكار والأقوال من لغة إلى أخرى مع محافظته على النص المنقول يكون كاتبا ومؤلفا، وعند التزامه الأمانة فيها يعد مبدعا. ولذلك تحاول جل كتب الترجمة وضع شروط للمترجم، وفي هذا السياق نجد مثلا الأستاذ (الديداوي، 1992، ص 175) يلح على ضرورة أن يفهم المترجم الكلمات الأصلية موضوعا وأسلوبا، وأن يتغلب على الفوارق بين البنيتين اللغويتين، ثم ضرورة التمكن من تراكيب البنيات الأسلوبية للعمل الأصلي، كما أوضح الفقيه (Vladimir, 1994,p7) ، وجوب امتلاك ثلاثة أساسيات لإتقان الترجمة، وهي: المعرفة باللغتين التي نترجم منها وإليها، ثم الموضوع المعالج في النص المطلوب ترجمته، وأخيرا الارتباطات الوظيفية والبدائل المختلفة بين اللغتين.

غير أنه وإن كنا نعترف بأهمية امتلاك المهارات اللغوية والدراسة المعمقة لقواعد النحو والبلاغة والبيان في اللغتين والتي تساعد القائم بالترجمة على فهم النص الأصلي وصياغته بصيغة تكون أقرب ما يمكن في المعنى والمضمون للنص الأصلي (المعادل الموضوعي)، إلا أننا نعتبر أن ذلك، ودراسة الترجمة غير كافيين للقيام بالترجمة القانونية لمستند ترتكز عليه الدولة؛ وهو الدستور الذي يضم مجمل القواعد القانونية ومبادئها الأساسية، فلا بد من خبرة فنية ميدانية يكتسبها، دارس هذا العلم من ممارسته بقرب المحاكم والهيئات القانونية، يضمن بها المترجم تقديم ترجمة دقيقة ومحكمة للنص القانوني باللغتين، بحيث لا يكفي أن يكون مترجم النص القانوني ملما باللغتين فقط، لأن العملية لا تقف على الترجمة كلمة بكلمة، بل على ترجمة المعنى، يكون القائم فيها مؤتمنا على نقل الأفكار الواردة في النص الأصلي، وهي مسألة تتطلب الكثير من الممارسة والتدريب الصبر والبحث في القواميس القانونية والمراجع والمعاجم، لكي يكون المترجم دقيقا في نقل محتوى النص الأصلي.

إلى جانب هذا لا بد له من المعرفة بالقواعد العلمية لعلم الترجمة، الذي يتناول مجموعة من الأساليب التي لابد على كل مترجم أن يعرفها أولا ويفهمها ثانيا، ويحسن توظيفها أخيرا في النص الذي هو بصدد ترجمته، وقد حددها المختص في الترجمة القانونية Jean Claude Gémar، حيث تنقسم أساليب الترجمة إلى: أساليب مباشرة وأخرى غير مباشرة:

أ-الأساليب مباشرة: منها: أسلوب الاقتراض، تم أسلوب المحاكاة Le claque، بالإضافة إلى أسلوب الترجمة الحرفية La traduction littérale.

ب-**الأساليب غير المباشرة:** نجد أسلوب الإبدال La transposition إلى جانب أسلوب التطويع Modulation: ثم أسلوب "التصرف" adaptation، كما يعد أسلوب التكافؤ L'équivalence من أهم أساليب الترجمة، الذي يتم بواسطته إيصال الوضعية نفسها الموجودة في الأصل، باستخدام وسائل تعبير مختلفة تماما، ويقتضي هذا الأسلوب إيجاد صيغة مرادفة للوضعية الأصل في اللغة الهدف. بالإضافة إلى ذلك تتطلب الترجمة القانونية للقواعد الدستورية -من وجهة نظرنا المتواضعة-، شغفا وحبا للقيام لهذا العمل الصعب، فالمسألة ليست مجرد واجب، بل أكثر من ذلك تنبع من إحساس وشعور نابع من روح المواطنة المرتبطة بحب الوطن، والرغبة في امتلاك دستور يعبر عن مكتسبات وتطلعات الأجيال، وعليه ينبغي أن يكون القائم بهذه العملية ذي ثقافة قانونية شاملة جامعة ينهل من كل علم وفن خلفيات واسعة، لاسيما الثقافات القانونية المتنوعة والأنظمة القانونية المختلفة.

2.2. أهم صعوبات ترجمة قواعد الدستور

تحدد غالبية الصعوبات والتعقيدات ذات الصلة بالترجمة القانونية بطبيعة اللغة القانونية ذاتها، فالترجمة القانونية تمثل تخصصا ونوعا صعباً ضمن حقل الترجمة الواسع، فلكل بلد نظامه القانوني ومصطلحاته القانونية الخاصة به،

بالإضافة للاختلافات اللغوية والثقافية القياسية بين مجتمعي اللغتين، الذي يجعل من عملية الترجمة أمراً شاقاً يتحمل كاهله المترجم القانوني، فأثناء عملية الترجمة تتفاعل الكثير من المهارات علماً أن الوثائق القانونية على وجه الخصوص تتطلب الكثير من لدن المترجم فالمترجمون القانونيون يواجهون تحديات جدية حين يتعاطون مع أي مشروع قانوني، وفي التعامل مع النصوص القانونية لا يوجد ثمة سبيل للخطأ حيث أن حصول أي خطا مهما صغر سوف يترك آثاراً خطيرة للغاية، وهو ما سنفصله على النحو التالي:

1- إختلاف المصطلحات القانونية ومفاهيمها:

يقصد بالمصطلح بصفة عامة؛ مجموع الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب الاختصاص الواحد للتعبيرعن المفاهيم العلمية لذلك التخصص، فهو دليل لغوي خاص يشُكل وحدة مركبة من دال (اللفظ، اسم المفهوم وشكله الخارجي) ومدلول (معناه ومفهومه؛ أي المجرد الذي انشأه العقل)، وهو جوهر المصطلح وتأتي خصوصيته في أن اتُساعه الدلالي مرهون بالمدلول وليس بالدُال.(Solar, 2012, pp. 27 Tiersma & Lawrence M)، لذلك أكد "كورنو" أن القانون عبارة عن مجموعة من المفاهيم القانونية، وهي حجر الأساس الذي تقوم عليه الأنظمة القانونية المختلفة، والمصطلح القانوني هو تمثيل لسالني لهذه المفاهيم التي تشكل هيكل القانون (Cornu, 1990,p289) فالمصطلحات القانونية لها دلالات قانونية محضة، ومنها المصطلحات الدستورية، كتلك المستخدمة في التعديل الدستوري لسنة 2020؛ سحب الثقة، ملتمس رقابة.... تمتاز المصحات القانونية الدستورية بأنها تقنية(un terme (technique) ؛ أي تعبر عن مفاهيم خاصة ذات طبيعة دستورية تؤدي غرضا للقانون الدستوري وثابتة فيه، فلو أخذنا على سبيل المثال مصطلح: ملتمس رقابة؛ نجدها تعبر عن آلية من الآليات الرقابية للعمل الحكومي، فمفهومها مرسخ في القانون الدستوري رغم استخدام كلمة ملتمس في اللغة القانونية العامة للتعبير عن ملتمسات النيابة العامة في القضاء الجزائي، أو في اللغة العامة بمعنى رجاء.

كما تمتاز المصطلحات القانونية الدستورية بالدقة (un terme précis)؛ فهي مضبوطة، بحيث يجب التنبيه أنه لا يمكن أن يحل أحدها محل الآخر، فحسب "أليكس مارتن" و"جيرارد فينييه" (Martin & G. Vigner.A) لغة الاختصاص القانوني تطبع مفرداتها بطابع أحادي المعنى وأحادي المرجع، وقد يؤدي الخطأ في استخدامها إلى تغيير ليس معنى النص فقط بل أثره، مثل قولنا: دستور أو تعديل دستوري (حيث تشير الكلمة الأولى على وضع دستور جديد، وتشير الثانية إلى تغيير يدخل على الدستور القائم) وقولنا عضو بالبرلمان أو نائب بالبرلمان (حيث تشير الكلمة في القانون الدستوري إلى صفة تطلق على شخص ينتمي للغرفة الأولى بالبرلمان، بينما تشير الكلمة الأولى إلى شخص ينتمي إلى الغرفة الثانية)، فهي كلمات دقيقة لا يمكن الترادف بينها، إلى جانب هذا تتميز المصطلحات الدستورية بالوضوح (la clarté du terme) فهي بيِّنة ليست غامضة أو مبهمة بل ظاهرة لأهل الاختصاص، فالقول مثلا: دفع بعدم الدستورية يبرز مباشرة نوع الرقابة الدستورية.

غير أن المشكلة الأساسية في المصطلحات الدستورية باللغة العربية هي عدم توحيدها فنجد على سبيل المثال بالنسبة لمصطلح le pouvoir règlementaire، مصطلح مقابل له بالعربية: سلطة تنظيمية هي ترجمة حرفية مأخوذ بها في المادة 141 من التعديل الدستوري الحالي، يقابلها في دول الخليج سلطة لائحية، وفي مصر مثلا سلطة تقريرية، وفي تونس سلطة ترتيبية.....كما يعقد تعدد المصطلحات وتشعب مفاهيمها من عملية الترجمة، إذ يجد القائم بالعملية نفسه أمام الكثير من الخيارات، لذا ينبغي عليه فهم النظم القانونية المختلفة، وهو ما سنتناوله في النقطة الموالية:

2- يقصد **بالنظام القانوني للدولة**، مجموع القواعد والإجراءات القانونية لتنظيم مجتمعها وكيفيات تطبيق هذه القواعد على أرض الواقع، وتختلف الأنظمة القانونية بحسب منطلقات وخلفيات وأيديولوجيات الدول، وقد اعتبر (Jean-Claud, 2003 , p44)، أن الصعوبة الحقيقية الوحيدة التي تعترض المترجم هي اختلاف الأنظمة القانونية التي تؤدي إلى اختلاف اللغات القانونية وبالتالي تغير المفاهيم واختلاف التسميات خاصة في الحالة التي لا تتقارب فيها الأنظمة القانونية بين اللغتين المترجم منها وإليها، كالترجمة من العربية إلى الإنجليزية التي ينتمي فيها القانون الإنجليزي إلى النظام القانوني للقانون العام (common law)، بينما تنتمي أغلب قوانين البلدان العربية إلى النظام الروماني الجرماني. وبالتالي لا يمكن فهم الترجمة القانونية إلا من خلال فهم النظام القانوني، ولذلك لابد أن يكون المترجم القانوني ملماً بالنظامين القانونيين للغة

المنقول منها واللغة المنقول إليها، وكذلك التحكم والاستيعاب الدقيق للمفاهيم القانونية التي تنتجها الأنظمة القانونية، ومعرفة الخطاب القانوني وأساليبه والاطلاع على المناهج المختلفة ولا سيما المنهج المقارن الذي يساعد في إيجاد المقابل المكافئ الأقرب للنص محل الترجمة على حد قول (Boquet, 2008, 15) لكي يستطيع المترجم أداء الواجب المطلوب منه على أفضل وجه.

3- كما تعد **المعرفة بالثقافة اللغوية المختلفة أساسية** في عمل المترجم، فغالبا ما تحمل المفاهيم القانونية شحنات ثقافية ذات خلفيات مختلفة قد تكون وضعية أو دينية، وعدم إدراك المترجم لثقافة بلد اللغة الهدف قد تجعل ترجمته في مأزق، فاللغة القانونية هي انعكاس لثقافة هذا البلد، بحيث ينشأ بعمله الترجمي، هوية قانونية لا تعبر عن البلد الذي نترجم النص القانوني له، وهذه المسألة على قدر من الأهمية بالنسبة للوثيقة الدستورية التي تعكس الهوية الدستورية له، وهي النواة الصلبة للدستور، أو مجموع القواعد الأساسية التي تنفرد بها المنظومة القانونية وتميزها عن غيرها من المنظومات، بحيث يتضح جليا تأثر المشرع الجزائري بالمنظومة القانونية الفرنسية، لذا من أهم المسائل التي ينبغي أخذها في الحسبان عند ترجمة القواعد الدستورية هي خصوصيات المجتمع الجزائري، وفي هذا الخصوص نتساءل عن التعديل المدخل على منصب القطب الثاني في السلطة التنفيذية في نص المادة 103 من التعديل الدستوري محل الدراسة، بحيث تضمنت النص على تسميتين لهذا المنصب: وزير أول في حالة الأغلبية الرئاسية، ثم رئيس حكومة في حالة أغلبية برلمانية التي تتطلب حالة من التعايش بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وهي خالة عايشتها الدولة الفرنسية، والفقه والعرف الدستوريين الفرنسي مليئين بالشواهد عليها، وإذا كان لهذه الحالة مبرراتها في فرنسا فهل تتناسب مع الوضعية السياسية وطبيعة النظام السياسي الجزائري؟

3. المحور الثاني: قراءة في ترجمة بعض مواد التعديل الدستوري لسنة 2020

إن صياغة دستور جيد سليم من الناحية الفنية التقنية، من شأنه أن يساهم في تفادي الانزلاقات والتهديدات المترتبة على التجديدات المتتالية التي قد يعرفها المجتمع. بحيث تلعب الصياغة القانونية دورا أساسيا في التزام السلطة بالقاعدة الدستورية، بل في كثير من الأحيان تستخدم الصياغة كحيلة للإيهام بمسايرة الدساتير للمبادئ الديمقراطية، فيحين تكون إرادة السلطة والدولة هي التحلل من الالتزام بأحكام القواعد الدستورية، كما هو الحال بالنسبة لصياغة القواعد المتعلقة بحقوق وحريات الأفراد، لما لأهميتها في تطبيقها وتمتع الأفراد بها في أرض الواقع. وإذا كانت الملاحظات المشارة إليها أعلاه وغيرها كثيرة لا تثير اهتمام القانونيين، فهي تثير اهتمامنا بحكم التخصص في الصياغة القانونية للقواعد الدستورية، ثم اهتمامنا بعلاقتها بالترجمة القانونية، فمن أصعب المهام التي تلقى على عاتق اللجان المكلفة بتعديل الدساتير هي حسن ودقة اختيار الألفاظ والمفردات وحسن التعبير عنها في الجملة القانونية، ثم ضبط ترجمتها، بمصطلحات مقابلة في اللغة الهدف، ثم ملفوظات ومفردات سواء كانت تنتمي حصريا للقانون أو للغة العادية، وعلاقتها بسياق النص المراد، لتؤدي مقصود النص. ولذا نتساءل في هذا المقام: يا ترى من قام بترجمة قواعد التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020؟ هل تم الاستعانة بمترجمين متخصصين في الترجمة القانونية؟ أم اكتفت لجنة الخبراء المعينة من طرف رئيس الجمهورية بالقيام بالمهمة بنفسها؟ وفي هذه الحالة ما مدى إدراكها لأهمية اعتماد ترجمة قانونية علمية (أولا) على سلامة القواعد الدستورية ومدى انعكاس هذا الأمر على جودة الدستور؟ (ثانيا)

3. 1. القواعد التقنية في ترجمة مضمون الوثيقة الدستورية

تعتمد ترجمة القواعد الدستورية كباقي الحقول المعرفية على الفهم العميق لموضوع المادة المترجم فيها، وقد ذكرد (Gemar,) أن ترجمة النصوص القانونية ترتكز على الدّقة والوضوح نظرا للطابع المعياري الذي تمتاز به نصوصها، بالإضافة إلى تنّوع الأنظمة القانونية واختلافها، لكن بالرغم من تشديده على المحافظة على حرفية القانون فإن الترجمة القانونية ليست عملية نقل لمجموعة من كلمات من لغة إلى أخرى، كما هو الشأن بالنسبة لميادين الترجمة الأخرى فإن الوحدة الأساسية في الترجمة القانونية هي النص وليست الكلمة (SARCEVIC Susan, p 5)، فهل اعتمدت ترجمة التعديل الدستوري لسنة 2020 على المصطلحات أم على الترجمة المكافئة لمقصوده وروحه؟

إن إلقاء نظرة على هذه الوثيقة، يجعلنا نلاحظ اعتماد القائم بالترجمة على أسلوب الترجمة الحرفية للكثير من المصطلحات الدستورية مثل:

قانون عضوي المذكور في المادة 140 ⟵ التي قابلتها كلمة loi organique،

الأوامر في المادة 142 ⟵ التي قابلتها كلمة ordonances.....

فالتَّرجمة الحرفية، هي الانتقال من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف، بغية الوصول إلى نص مكتوب باللغة الهدف من خلال التقيد بالعلامات اللسانية فقط، دون أن يتحمل المتَّرجم عناء أي شيء سوى التبعية اللغوية (J. P. Vinay, J. Darbelnet, op cit, p 48.

وهي على عدة أنواع منها: الترجمة الحرفية التامة كتلك المستخدمة في المادة 4 من التعديل الدستوري الحالي التي جاء فيها:" تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية" والتي قابلها النص الفرنسي التالي:"

Tamazight est également langue nationale et officielle.،

وهي كلمة بكلمة بحيث يكون الناتج فيها مساو للنص الأصلي حتى في عدد الكلمات، وهي قليلة الحدوث، كما استخدمت الترجمة الحرفية المعتدلة كما هي في المادة 66 من التعديل الدستوري التي نصت على : " العمل حق وواجب"، أما ترجمتها فورد فيها: « Le travail est un droit et un devoir. »"، بالإضافة إلى استخدام الاستعارة أو الاقتراض، ومعناه استيراد بعض الكلمات من لغتها الأصلية مثل كلمة" parlement برلمان" في المادة 114،إلى جانب للمحاكاة وهي طريقة يتم فيها الاقتراض فيها من اللغة الأصلية للصيغة التعبيرية كاملة مثل ما ورد في المادة 196 التي نصت في اللغة الفرنسية على: " La loi organique détermine les procédures et les modalités de saisine et du renvoi devant la Cour constitutionnelle،

والتي قابلها بالعربية:" يحدد قانون عضوي إجراءات وكيفيات الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية".

كما تميزت الوثيقة أيضا بتوظيف التكافؤ في بعض المواضع كالمادة 24 مثلا التي جاء فيها:" يحظر استحداث أي منصب عمومي أو القيام بأي طلب عمومي لا يستهدف تحقيق المصلحة العامة" وقد جاءت الترجمة المقابلة لها كما يلي:" Toute **création d'emploi public** ainsi que toute commande publique، ne répondant pas à un besoin d'intérêt général sont prohibées

غير أن بعض الترجمات لم تكن في محلها، ومنها ا ورد على سبيل المثال في نص المادة 21 منها يشير إلى أن " الدولة تسهر على ضمان بيئة سليمة من أجل حماية الأشخاص وتحقيق رفاهيم "، في حين أن النص الفرنسي يشير إلى" L'Etat veille à assurer un environnement sain en vue de protéger les personnes ainsi que le développement de leur bien-être» فكلمتي "ضمان" و "تحقيق الرفاه" لا تترجمان على التوالي ب " développement" و "assurer "، حيث أن الضمان يقابلها بالفرنسية "garantie" و « developpement » الفرنسية يقابلها بالعربية "تطور"، ولا يخفى على خبراء القانون الدستوري ما لأهمية الكلمات و المصطلحات والعبارات المختارة في القاعدة الدستورية من أهمية، لاسيما القواعد الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات، فهي تعكس إرادة الدولة في الالتزام بها.(رمضاني، 2021) إلى جانب هذا لم تتوفق اللجنة التي كلفت بصياغة مشروع التعديل الدستوري في استخدام كلمة "**رفاه" في هذه المادة**، فكلمة "رفاه"، وهي مصطلح يستخدم في الفلسفة للإشارة إلى نوعية الحياة التي يعيشها الشخص، يمكن أن تُحمل على معناها اللغوي أي: مصدر "رفاهية" من الفعل "رَفُهَ": يَعيشُ في رَفاهِيَةٍ :في عَيْشٍ نَعيمٍ، رَغيدٍ، وفي سَعَةُ الرِّزْقِ، علما أن الترجمة المقابلة للمادة في النسخة الواردة بالفرنسية هي "bienêtre"، وهذه الكلمة الفرنسية من المفروض أن يقابلها بالعربية كلمة: " راحة".

أما كلمة "رفاه" بالعربية فيقابله بالفرنسية "le lux".

ومن قواعد حسن الصياغة القانونية، الإلمام بقواعد اللغة العربية وترجمتها، لاستخدامها في صياغة القواعد الدستورية، خاصة وأن المادة 21 تجعل الدولة ضامنة لتحقيق الرفاه، فهل بمقدورها هذا؟ لذا كان من المستحسن استبدالها مثلا بكلمة "تنمية"، خاصة وأنه في مجال البيئة كثيرا ما ترتبط بالتنمية المستدامة. (رمضاني، 2021، ص16).

3. 2. انعدام التناسق بين ترجمة القاعدة الدستورية وإرادة المؤسس

إن معيار التناسق بين معنى النص الأصلي المطلوب ترجمته، وذلك الناتج عن الترجمة، على قدر كبير من الأهمية، ذلك أن المعنى هو أهم الأشياء في النصوص التي يتم ترجمتها، لأن الترجمة التي تنتج في أخر الأمر ويكون النص فيها غير مترابط ومتماشي مع بعضه تكون ترجمة ركيكة لان الترابط بين الجمل وبعضها والكلمة والأخرى يعطي تناسق في النص بصورة أكثر اتساعا كما يتواجد أيضا بين الفقرات وبعضها وهذا ما يجب

الحرص عليه في ترجمة القواعد الدستورية التي أظهرت معاينتنا لها ثم قراءتها مسحيا أنها لم تكن بشكل منضبط وعقلاني، كتلك التي أعطيت للمادتين 139 المتعلقة بالاختصاص المحجوز للبرلمان لتنظيم بعض المواضيع، التي نصت على:" يشرع البرلمان في الميادين آلتي يخصّصها له الّدستور، وكذلك في المجالات الآتية:..." والتي قابلها بالفرنسية: — Le Parlement légifère dans les domaines que lui attribue la Constitution, ainsi que dans les domaines suivants :

فقد استخدم المؤسس الدستوري في النص العربي عبارة "**التي يخصصها له الدستور**" في المادة 139 /1 من دستور 2020، التي تفيد أن هذه الموضوعات **محجوزة للبرلمان دون سواه**، بحيث يجب على المشرع أن يتدخل لتنظيم المواضيع الواردة في هذه المادة، ويمنع على السلطة التنفيذية التدخل لتنظيمها ابتداء، والدليل على هذا هو وجود العديد من المواد التي تمنح البرلمان صلاحية تنظيم مواضيع أخرى غير واردة في هذه المادة منها المواد: 20، 22، 36.....

جاء النص المقابل لها باللغة الفرنسية: "que lui attribue la constitution" ،

attribuer , verbe transitif= Conférer, accorder

وهو يعني: خول، أسند، نسب إلى.

كما لم يوفق المؤسس في اختيار لفظ "خلاف" في نص المادة 145 /5 من الدستور الحالي، حيث ورد فيها:"**في حالة حدوث خلاف بين الغرفتين، تجتمع بطلب من الوزير الأول لجنة متساوية الأعضاء تتكون من أعضاء كلتا الغرفتين .....من أجل اقتراح نص يتعلق بالأحكام محل الخلاف.....**" بينما ورد اللفظ المقابل لهذه المفردة باللغة الفرنسية « **désaccord**»، إذ نصت نفس الفقرة من المادة 145 بالفرنسية على ما يلي:

« En cas de désaccord entre les deux chambres, le Premier ministre ou le Chef du Gouvernement, selon le cas, ...demande la réunion ....pour proposer un texte sur les dispositions objet du désaccord.... »

وهو اختيار غير موفق، حيث أن لفظ "**خلاف**" بالعربية يعني: خصام ونزاع.... فهو يعبر في المفهوم القانوني على الصراع والتصادم في الرأي، وهو ما يؤدي إلى عرقلة الجهود في مجال إمرار النص في المثال المعطى. ويقابله باللغة الفرنسية مفردة " conflit" أو " contestation" أو " dispute"

أما لفظ "désaccord" المستخدمة في صياغة هذه المادة بالفرنسية fait d'être en opposition; contradiction أي وِجْهَة نَظَر مُخَالِفَة؛ تعارض، عدم اتفاق، فالمفروض أن يقابله بالعربية في صياغة هذه المادة هو لفظ:"**إختلاف**"، والمقصود بالاختلاف هنا تبادل الآراء من خلال وجهات نظر متباينة في إطار تكاملي.

إن انعدام التناسق في المعاني الناتجة عن صياغة نسختي التعديل الدستوري بالعربية والفرنسية تثير التساؤل حقا عن اللغة التي كتبت بها المسودة الأصلية؟ أذ يتضح جليا أنها كتبت باللغة الفرنسية، من قبل اللجنة المعينة من طرف رئيس الجمهورية بتاريخ 8 جانفي 2020، والتي ضمت خبراء في القانون، دون أي تخصصات أخرى، وهذه نقطة في اعتبارنا – سلبية-فرغم ما يعطيه التخصص القانوني لا سيما الدستوري، من إحكام في ضبط الوثيقة ثم تحكم في صياغتها القانونية، إلا أن الانفتاح على التخصصات الأخرى، ثم الاستعانة بخبراء متخصصين من شأنه دون شك إثراءها، خاصة لتدقيقها لغويا وترجمتها ترجمة قانونية رسمية. وهنا أيضا نتساءل عن أحقية ترجمة الوثيقة الأساسية بين المترجم القانوني الأكاديمي المكون ميدانيا والحائز على خبرة ممارستيه، وبين رجل القانون المزدوج اللغة، بحيث رغم اعترافنا بالقيمة العلمية التي يتمتع بها الخبراء المشكلين للجنة التي قامت بتعديل الدستور وسمعتهم العالية، وخبرتهم القانونية إلا أن التعاون مع مترجمين كان ليؤدي إلى نتيجة أكثر ضبطا ودقة اهذه الوثيقة، للاستفادة من تكوينهم الأكاديمي، وفي نفس الوقت نقول أن المترجم الحائز لشهادة في تخصصه غير أهل للقيام بترجمة هذه الوثيقة الأساسية إذا لم يمتلك دراية ومعرفة قانونية معمقة بالإضافة للشروط الأخرى التي استعرضناها خلال هذه المقالة، وعليه يكون التعاون في هذا الخصوص مكملا لكلا العلمين.

فالمترجم القانوني ذو الخلفية القانونية له فرصة أكبر لاقتناص فرصة المشاركة في اللجان المكلفة بتعديل الدساتير من أقرانه ذو الخلفية اللغوية وذلك نظرًا لأن ترجمة القانون تعتبر ترجمة تقنية جدًا وديناميكية تتغير بتغير السياق، كما أن

انفتاح رجال القانون على اللغات يبقى غير كاف إذا لم يصقل بدراسة تقنيات وآليات وأساليب الترجمة القانونية التي تساهم في تطوير مختلف العلوم.

4- خاتمة

إن طبيعة القواعد الدستورية وخصائص خطابها القانوني، وتغير الأنظمة القانونية واختلاف وتعدد المصطلحات الدستورية من العوامل التي تعقد عملية ترجمتها، وقد كانت وثيقة التعديل الدستوري لسنة 2020 موضوعا لهذه الدراسة من خلال الملاحظة التي تراءت لنا عند اطلاعنا عليها بالنسختين العربية والفرنسية، حيث أثارت تطفلنا العلمي رغبة في كشف الستار عن القائم بعملية ترجمتها، لما لهذا العلم من أهمية تنعكس على كل العلوم، فما بالك بالوثيقة التي تنبني عليها المجتمعات" الدساتير"، لذا حاولنا إثارة موضوع العلاقة بين الترجمة السليمة لها وعلاقته بتطبيقها واستفادة الأفراد منها، ومن أهم النتائج التي توصلنا لها بعد التحليل:

1-تعد لغة القانون لغة تخصص تتميز عن بقية اللغات بخصائص لابد من مراعاتها عند ترجمتها، وتعد المصطلحات القانونية ومنها الدستورية خاصة بلغة الدستور وهي تتطلب ترجمة مقابلة (حرفية او مكافئة) تتماشى مع النظام القانوني للبلد المترجم له.

2-تتعد الصعوبات المرتبطة بالترجمة القانونية للقواعد الدستورية، وهي تفترض في القائم بها، معرفة متخصصة بالنظامين القانونين المصدر والهدف (الفرنسي والجزائري) الذين ينتميان لنفس العائلة القانونية، مع مراعات بعض الخصوصيات الجزائرية.

3-أن تشعب المصطلحات المستخدمة وتغيرها بتغير الزمان والمكان، وتغير المفاهيم المقابلة لها يصعب مسألة التعرف على مقصود المؤسس الدستوري.

4-إن التمكن من لغتين بهدف ترجمة نصوص قانونية خالصة لا يعتبر أمراً كافياً بذاته، فهذه الملكة التي تمتع بها غالبية أعضاء اللجنة المكلفة بتعديل الدستور (خبراء في القانون الدستوري)، ذوي المستوى العلمي العالي والسمعة العلمية المشهود بها، لم تشفع لهم، لتفادي الوقوع في هفوات تتعلق بالترجمة في بعض المواد، حيث أن المعرفة القانونية الاختصاصية تشكل ركناً جوهرياً في إطار هذه العملية وهي تتطلب سنوات من الدراسة، إلى جانب قواعد حسن الصياغة والترجمة العلمية المتخصصة أو الاحترافية.

5-ظهرت بعض الترجمات وكأنها منسوخة من مواد في دساتير مقارنة كالصياغة الفرنسية للمادة 141 من التعديل الدستوري المطابقة تماما لنص المادة 37 من الدستور الفرنسي لسنة 1958 المعدل والمتمم، التي أُعطيت معنى مقابل باللغة العربية دون إعمال الأساليب العلمية للترجمة القانونية.

6-التكافؤ مسألة ضرورية في عملية التَّرجمة، يسعى المترجم منها إلى المعرفة على الأقل باللغة التي يترجم منها وإليها، وعلى ثقافة، وخبرة ومهاراته الترجمية، وإن استعصى عليه ذلك، فلا مناص من الاستعانة بالمعاجم القانونية المخصصة.

انطلاقا من هذه النتائج نقدم التوصيات التالية:

1-الاهتمام بالصياغة القانونية للمواد الدستورية، ومنح هذه المهمة الصعبة، لذوي الكفاءة من أهل الاختصاص، فلا يكفي التخصص القانوني بل لا بدمن امتلاك ملكات لغوية، ومعرفة بالقواعد النحوية والإملائية.....، وضرورة إدماج مختلف التخصصات في إعداد الدساتير.

2-إن ترجمة النصوص القانونية لا تكون من قبل رجل قانون لوحده ولا لمترجم فحسب، بل تحتاج إلى التعاون المشترك، فإذا كان مترجما عليه أن يكون ذي تكوين قانوني وخبرة في الترجمة القانونية، باحث شغوف في قيامه بعمله، أما إذا كان رجل قانون فهو بحاجة إلى الانفتاح على الحقول المعرفية المختلفة واللغات، وإدراك أهمية الترجمة كعلم وفن ودراسة أساسياتها التقنية الفنية. لتفادي الأخطاء التي تترتب على سوء الترجمة ومنها تأويل هذه القواعد الدستورية على نحو غير المقصود منها، فالترجمة الجيدة للقاعدة الدستورية تتطلب الاعتماد على مترجم متخصص محترف ذي معرفة كبيرة باللغة التي نترجم فيها، كما تتطلب التركيز والدقة في الترجمة من اللغة الأصلية إلى اللغة الهدف، والمعرفة بالمصطلحات القانونية التقنية والأخذ في الاعتبار النسيج القانوني للنص ككل، لتفادي أي لبس عند تفسير القواعد الدستورية.

3-إن معنى الترجمة هو الفهم من أجل الإفهام، لذا على القائم بترجمة القواعد الدستورية البحث عن المتكافئات التي تؤدي نفس الوظيفة وتولد الأثر التواصلي استنادا إلى الخاصية المهيمنة في النص الدستوري.

4-ضرورة التفكير في وضع نظام وطني شامل، يهتم بالترجمة القانونية، بالاعتماد على الدراسات والدساتير المقارنة، بما توفره من صياغات مختلفة، وفقا لما يخدم مصالح المجتمع الجزائري وروح ووحدة الدولة وثوابت الأمة، في إطار هوية قانونية جزائرية صرفه.

5-كما نوصي بتضمين المناهج الدراسية لكليات القانون بمادة دراسية تعنى بتعليم أصول الصياغة القانونية، وترجمة النصوص القانونية، عوض الاكتفاء بمقاييس المصطلحات القانونية.

6 -وأخيرا نوصي برد الاعتبار للترجمة كعلم وفن، فالاعتراف بها كتخصص يدرس بالجامعات الجزائرية غير كاف، بل لابد من اعتراف حقيقي بها، وبأهميتها بتفعيل تواجدها في الحقول العلمية المختلفة، حتى يستطيع المترجم التعبير عن شغفه وحبه لهذه المهنة النبيلة في تخصصات مختلفة وهوما يفسح المجال لإبداعه، ويبين مساهمتها في إثراء العلوم المختلفة.

- المصادر والمراجع

باللغة العربية:

-ابراهيم أنيس وآخرون، (د.س.ن)، معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط 2، القاهرة.

-بن حمادي عبد القادر، (2007) الترجمة الالية-التحليل والتفعيل-أهمية الترجمة وشروط إحيائها، المجلس الأعلى للغة العربية، دار الهدى، الجزائر.

-ميشل براندت، جيل كوتريل، ياش غاي، أنطوني ريغان، (2012) وضع الدستور والإصلاح الدستوري :خيارات عملية"، إنتربيس (منظمة عالمية مستقلة شريك إستراتيجي للأمم المتحدة)، الترجمة للعربية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، طبع في الجمهورية اللبنانية، ص214.

-رمضاني فاطمة الزهراء، (2021)، تجليات البلاغة القانونية في التعديل الدستوري الجوائري لسنة 2020، دار المثقف للنشر، الجزائر.

-محمد الديداوي، (1992)، علم الترجمة بين النظرية والتطبيق، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، ط1.

-عليان بوزيان، (2014)، أثر فعلية القاعدة الدستورية في تحقيق الأمن القانوني والقضائي للحق في العدالة الاجتماعية، مقال مقدم للملتقى الوطني السابع حول: الأمن القانوني في الجزائر، المنظم من قبل جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية كلية الحقوق (مخبر السيادة والعولمة) يومي 11 و12 نوفمبر.

المراجع الأجنبية:

-Gémar Jean Claude, 1970, la traduction juridique et son enseignement, in Méta XV n° 01.

-Gémar Jean-Claud, 2003, Art, Méthodes et Techniques de la traduction juridique, Hiéronymes, 1, disponible sur: httpwww.tradulex.org/Hieronymus/Gemar.pdf

-Gérard Cornu, 1990, Linguistique Juridique, Montchrestien, Paris.

-Gérard Vigner, Alix Martin, 1976, Le Français technique, Hachette, France.

-Germaine Forges. Alain Braun, 1998, Didactique des langues traductologie et communication, De boec et Larcier S.A, Paris.

-Jean du Bois et autres,2002, dictionnaire de linguistique, éd1, la rousse, bordas

-Nicholas Grimal, 1992, A History of Ancient Egypt, Blackwell Books

-Vinay Jean Paul, Jean Darbelnet, 1977 ,La stylistique comparée du français etde l'anglais, Didier.